الظواهر الدلالية
في تراث الفكر الإسلامي

د. إدريس بن خويا
قسم اللغة والأدب العربي
جامعة أحمد دراية أدرار / الجزائر

ملخص:

لقد كان الاهتمام بالبحث الدلالي عند العرب منذ نزول القرآن الكريم على خير البرية سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛ حيث كانت عنايتهم منصبّة حول فهم ألفاظه، والوقوف على أسراره ومضامينه. ومن ثمة تسارعت إلى ذلك عدة علوم لأجل تدارسه؛ منها علم التفسير، علم اللغة، علم البلاغة، علم أصول الفقه؛ باعتبار أن الدلالة لم تكن محصورة عند اللغويين فحسب، وإنما اشتغل بها كل من حاول الوقوف على ثنائية اللفظ والمعنى، إلاّ أن كل عالم نظر إليها من زاويته الخاصة.

ومن خلال هذا البحث، سنحاول الوقوف عند مبحث هام من مباحث الدلالة في التراث، ألا وهو مبحث الظواهر الدلالية في تراث الفكر الإسلامي، وبالتحديد في تراث ابن قيم الجوزية، محاولين إبراز حقيقة الاهتمام بالبحث في الدلالة عنده، وبالتحديد وقوفه الدقيق عند تحليله لكثير من النصوص القرآنية إبراز تلك الظواهر الدلالية؛ التي منها المشترك اللفظي والترادف والتضاد، و هذا ما سنحاول إبرازه في هذا البحث، فهل ابن القيم تناولها وفق ما سار عليه العلماء اللغويون الذين سبقوه، أو أنه اختلف عنهم في الدراسة؟.

الكلمات المفتاحية: -الدلالة - الظواهر الدلالية – المشترك اللفظي – الترادف – التضاد.

المنارة للاستشارات
www.mana

Summary:

I've had interest in semantic search among the Arabs since the descent of ; where their care wasρthe Holy Quran on the best land Prophet Muhammad focused on understanding his words, and stand on its secrets and its contents. And there is accelerated to several science for Tdarch; them aware of interpretation, linguistics, rhetoric, he learned the fundamentals of jurisprudence; as the significance was not only confined at linguists, but it worked out all those who tried to stand on bilateral pronunciation and meaning, however, that all the world We looked at it from the special corner.

Through this research, we will try to stand at an important Study of Investigation significance in heritage, namely the Study of phenomena Remember the heritage of Islamic thought, and specifically in the heritage of Ibn Jawziyyah, trying to highlight the fact attention to research in semantics has, namely standing careful when analyzing the many texts Quranic highlight those phenomena Tag; from which the common verbal and synonymy and contrast, and this is what we will try to highlight in this research, is the son of values addressed as it marched linguists scientists who preceded him, or that he differed from them in the study?

Keywords:-aldalalh - Phenomena Remember - the common verbal - tandem - contrast.

المنارة للاستشارات

www.mana

مقدمة:

لقد اهتم لغويو العرب القدامى بالظواهر الدلالية لما لها من أثر في التعدد الدلالي الحاصل بين الدال والمدلول منذ فترة مبكرة، وهو ما نجده موضّحا من مقولة سيبويه: « إن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف المعنيين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين لاختلاف المعنيين» [1] التي تُقِّر بوجود هذه الظواهر، وأنها قائمة في الواقع اللغوي، إلاّ أن العلماء انقسموا بعدها إلى منكر ومثبت لها.

وإذا كان اللغويون قد اهتموا بهذا الجانب وتوسعوا فيه، فإننا نجد الأصوليين هم كذلك اهتموا بهذا الجانب، ومنهم الغزالي (ت505هـ) الذي يقول: « إن الألفاظ المتعددة بالإضافة إلى المسميات المتعددة أربعة منازل، ولنخترع لها أربعة ألفاظ، وهي: المترادفة والمتباينة، والمتواطئة، والمشتركة » [2]؛ أي أنه من الظواهر الدلالية التي هي نتيجة التعدد الدلالي نجدها قد تمحورت حول الترادف، والمشترك اللفظي، والتضاد، والمتباين.

ونحن في هذا المقام لا نريد الإطالة في ذكر أقوال العلماء من حيث إنكار وإقرار هذه الظواهر الدلالية، وإنما سنحاول الوقوف عند آراء ابن القيم بخصوص هذه الظواهر، التي نجد منها الترادف والمشترك والتضاد. أما المتباين فهو كثير في اللغة، حيث نجده يقول: « فالأصل في اللغة هو التباين [3]، وهو أكثر اللغة » [4].

4-1- ظاهرة الترادف:

أ- مفهوم الترادف:

تكاد تجمع تعاريف الأصوليين للترادف على أنه الألفاظ المتعددة الدالة على المعنى الواحد، حيث يقول الغزالي: « أما المترادفة فتعني بها الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على مسمى واحد » [5]. ويقول الرازي: « الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد [6].

أما الشوكاني فيعرفه بقوله: « هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار معنى واحد » [7].

المنارة للاستشارات
www.mana

ومن خلال ذلك نجد أن ابن القيم لا يخرج عن هـذا الإطـار في تحديـده لمفهوم الترادف قائلاً: « الأسماء الدالة على مسمى واحد » [8].

ب-أنواعه:

لما أشار ابن القيم إلى مفهم الترادف حاول الوقوف على أنواعه، مبيّنـاً أن الأسماء الدالة على المسمى الواحـد هـي نوعـان: فـالنوع الأول سمـاه بـالترادف المحض، أما النوع الثاني فسماه بالترادف المتباين، حيث يقول: « أحـدهما أن يـدل عليه باعتبار الذات فقط، فهذا النوع هـو المـترادف ترادفـاً محضـاً، وهـذا كالحنطـة والقمح والبُرِّ والاسم والكنية واللقب إذا لم يكن فيه مـدح ولا ذم، وإنمـا أُتـي بـه لمجرد التعريف » [9]؛ وهـذا الـترادف المحـض هـو مـا يسـمى في الـدرس الحـديث بـ"الترادف التام Total Synonymy" الذي أرجعه الغربيون من أجـل تحقيقـه إلى توفر شرطين [10]:

أولهما: قابلية التغيير في جميع السياقات.

ثانيهما: التطابق في كلا المفهومين الإدراكي والعاطفي.

وأن الكلمات التي يمكن أن توصف بأنها مترادفة هي تلك الـتي يمكـن أن تُستبدل إحداهما بالأخرى في أي سياق دون أي تغيير طفيف في أحـد المضـمونين الإدراكي أو العاطفي [11].

إلاّ أن هـذا النـوع مـن المـترادف نـادر الوجـود، حيـث يقـول أولمـان: « والترادف التام – على الرغم من عدم استحالته- نـادر الوقـوع إلى درجـة كـبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر، فإذا مـا وقع هذا الترادف التام، فالعادة أن يكون ذلك لفترة قصيرة محـدودة » [12]، وهـو ما يُضيّق فرص حدوثه في اللغة. فهذا عن الترادف التام الذي أشار إليه ابن القـيم بالترادف المحض.

وأما النوع الثاني من الـترادف عنـده فهـو مـا أرجعـه إلى التبـاين، حيـث يقول: « والنوع الثاني: أن يدل على ذات واحدة باعتبار تبـايُن صـفاتها؛ كأسمـاء

المنارة للاستشارات
www.mana

الرب تعالى وأسماء كلامه، وأسماء نبيه، وأسماء اليوم الآخر، فهذا النوع مُترادف بالنسبة إلى الذات، متباين بالنسبة إلى الصفات؛ فالرب والرحمان والعزيز والقدير والملك يدل على ذات واحدة باعتبار صفات متعددة » [13]، ثم يضيف قائلاً: « وكذلك البشير والنذير الحاشر والعاقب والماحي، وكذلك يوم القيامة ويوم البعث ويوم الجمع ويوم التغابن ويوم الآزفة ونحوها، وكذلك القرآن والفرقان والكتاب والهُدى ونحوها، وكذلك أسماء السيف فإن تعدّدها بحسب أوصاف وإضافات مختلفة؛ كالمهند والعَضْب والصَّارم ونحوها » [14]، فيقول في موضع آخر: « هي مترادفة بالنظر إلى الذات، متباينة بالنظر إلى الصفات » [15]؛ أي أن ابن القيم لمّا أطلق على الأسماء المترادفة بأنها مترادفة في الذات ومتباينة في الصفات، فإنه بذلك أشار إلى ما ينعت في الدرس الحديث بـ"الترادف الإشاري Referential Synonymy"، « الذي هو اتفاق لفظين أو أكثر في المشار إليه، وبناءً على ذلك لا يوصف اللفظان بالترادف الإشاري إلاّ إذا كان المشار إليه فيهما واحداً » [16].

وهو ما وضحه ابن القيم في أمثلة أسماء المولى Y كالرحمان والرب، والعزيز، والقدير والملك، فهي جميعا تشير إلى ذاته سبحانه وتعالى، وهذه الكلمات لا تكون مترادفة إشارياً إلاّ إذا استخدمت للإشارة إليه سبحانه وتعالى اعتماداً على علمنا واعتقادنا بأنه سمى نفسه بتلك الأسماء السالفة الذكر، وبالتالي فإن الترادف الإشاري « هو أشد التصاقاً بالبحث التخاطبي منه إلى البحث الدلالي » [17]؛ أي البحث التداولي المرتكز على الطابع الاستعمالي للغة، دون إغفالنا لعامل السياق.

ومن خلال ذلك، نجد من أنواع الترادف عند ابن القيم الترادف المحض والتباين، وينعتان في الدرس الحديث على التوالي بالترادف التام، والترادف الإشاري، وهو ما توضحه الترسيمة الآتية:

المنارة للاستشارات
www.mana

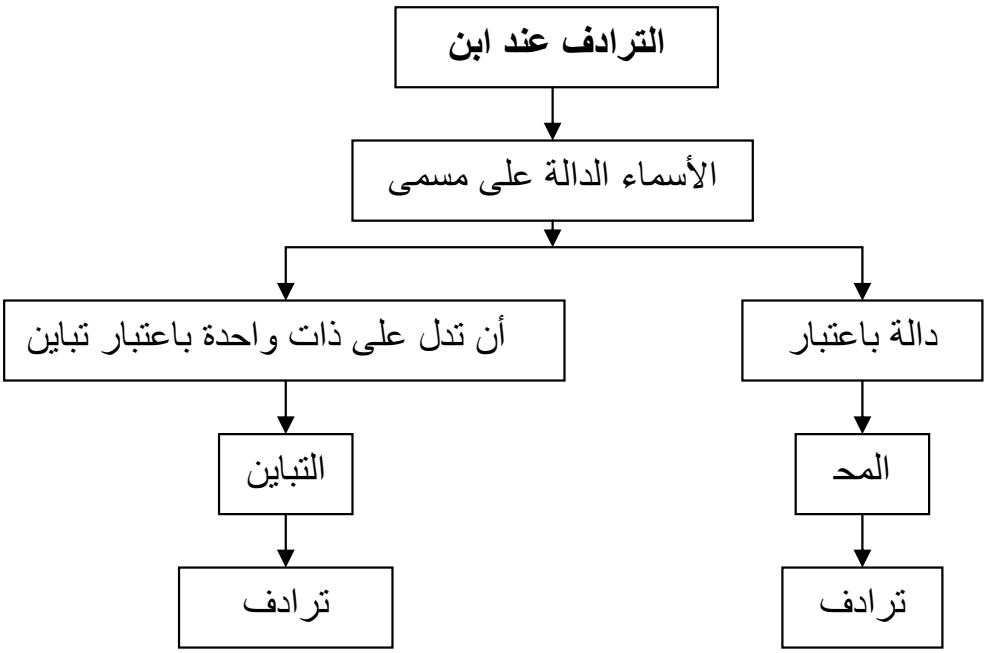

جـ-وقوعه:

يتضح من خلال كلام ابن القيم السابق أنه من أنصار وقوع الترادف في اللغة، منبّهاً على عدم وقوعه عند البعض، وإنْ أشار إليه بالكثير، حيث يقول: « وقد أنكر كثير [18] من الناس الترادف في اللغة، وكأنهم أرادوا هذا المعنى، وأنه ما من اسمين لمسمى واحد إلاّ وبينهما فرق في صفة أو نسبة أو إضافة، سواء عُلِمتْ لنا أو لم تُعلم، وهذا الذي قالوه صحيح باعتبار الواضع الواحد » [19]، وهذا الإنكار سببه الواضع الواحد في لغة واحدة، وهو مما يفهم من كلام ابن درستويه والعسكري، وقد حكى السيوطي عند الأصفهاني قوله: « وينبغي أن يُحمل كلامُ من مَنَع على منعه في لغة واحدة، أما في لغتين فلا يُنكِره عاقلٌ » [20]، وحتى إن كان وقوعه في اللهجة الواحدة منكراً عند البعض، فإن ابن جني لا يرى سبباً في

المنارة للاستشارات
www.mana

عدم وقوعه في اللهجة الواحدة، ولكنه يرى أنه « كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد » [21].

أما ابن القيم فنجده يؤكد على وقوع الترادف في اللغة، لكن من جهة واضعين، حيث يقول: « ولكن قد يقع الترادف باعتبار واضعين مختلفين يسمي أحدهما المسمى باسم، ويسميه الواضع الآخر باسم غيره، ويشتهر الوضعان عند القبيلة الواحدة، وهذا كثير » [22]؛ أي أن المشكلة الجوهرية لسبب وقوع الترادف أرجعها ابن القيم إلى سبب اختلاف الواضعين، في قبيلتين مختلفتين، ومع الاستعمال يشتهر الوضعان عند القبيلة الواحدة. وأننا بذلك نؤيد رأي ابن القيم في إثباته للترادف، لأنه بلا شك يساهم في التوسع والثراء والنمو اللغوي، ويمد مستعملي اللغة بهذه الثروة الهائلة التي من شأنها توفي بمقتضيات التعبير، فهو ثابت في العربية بلا شك.

د- مثال عنه:

ومن نماذج الألفاظ المتفقة المعنى عند ابن القيم نجده في استدلاله بقوله تعالى: [**فَمَا لَكُم فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللهُ أَرْكَسَهُم بِمَا كَسَبُواْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلَّ اللهُ وَمَن يُضْلِلِ اللهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً**] [23] حيث اعتبر أن "الركس" و"النكس" يحملان معنى واحدا، وهو الرجع أو الرد، حيث يقول في ذلك: « قال الفراء: أركسهم ردهم إلى الكفر...والركس: قلب الشيء على رأسه، أو رد أوّله على آخره. والارتكاس: الارتداد...قال الزجاج: أركسهم نكسهم وردهم؛ والمعنى أنه ردهم إلى حكم الكفار من الذّل والصّغار » [24]. وهو ما يضيفه قائلاً معتبرا أن النكس والركس حملا معنى واحدا: « من هذا يقال للروث الركس لأنه رد إلى حال النجاسة، ولهذا المعنى سمي رجيعا والركس والنكس والمركوس والمنكوس بمعنى واحد » [25]؛ فهما من الألفاظ المترادفة عنده وإنْ لم يُصرح بذلك.

المنارة للاستشارات
www.mana

4-2- ظاهرة المشترك اللفظي:

أ- مفهوم المشترك:

يكاد يجمع الأصوليون على أن اللفظ الذي له أكثر من معنى يسمى بالمشترك اللفظي، وهو ما أشار إليه الغزالي في حديثه عن الألفاظ المتعددة بقوله: « وأما المشتركة فهي الأسامي التي تنطبق على مسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة البتة؛ كاسم العين للعضو الباصر، وللميزان، وللموضع الذي تفجر منه الماء وهي العين الفوارة...فنقول: الاسم المشترك قد يدل على المختلفين كما ذكرنا » [26]. ويقول عنه الرازي: « اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولا من حيث هما كذلك » [27]، وهو التعريف الذي اختاره الشوكاني بقوله: «اللفظة الموضوعة لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعاً أولا » [28].

وأما عند اللغويين المحدثين فهو ما اتحدت صورة لفظه، واختلف معناه [29]، أو هو« تتعدد المعاني للفظ الواحد » [30].

ومن خلال ذلك يتضح أن هذه التعاريف تجمع على أن المشترك اللفظي هو دلالة اللفظ الواحد على معنيين مختلفين غير ضدين فأكثر، دلالة حقيقية على السواء، ليس بينهما علاقة. وبهذا يخرج المجاز من المشترك، كما تخرج الأغراض البلاغية للأساليب الإنشائية، وتخرج -أيضا- بعض الأدوات التي تستعمل في غير معناها الحقيقي، وتكون على سبيل المجاز في هذا الاستعمال، وربما الخلط الذي وقع دفع بعض من كتبوا في المشترك أن يخلطوا بينه وبين الألوان المجازية [31]، فهذا عن مفهوم المشترك.

ب- وقوعه:

يرى ابن القيم أن الاشتراك واقع في القرآن واللغة، وأنه لا ينفيه أبداً، حيث يقول: « فكل من الإجمال والاشتراك والاشتباه يقع في الألفاظ تارة وفي الأفعال تارة وفيهما معا تارة » [32]، وذلك أن « أكثر ألفاظ القرآن الدالة على معنيين فصاعدا هي من هذا القبيل» [33]، ومثال ذلك نجده يصرح بجوازية

المنارة للاستشارات
www.mana

استعمال اللفظ في معنييه في مثل قوله تعالى: [**أَقِمِ الصَّلاَةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ**] [34]، حيث يضيف قائلاً: « فُسِّر الدُّلوك بالزوال، وفُسِّر بالغروب، وحكيا قولين في كتب التفسير، وليسا بقولين، بل اللفظ يتناولهما معاً، فإن الدُّلوك هو الميل، ودلوك الشمس ميلها، ولهذا الميل مبدأ ومنتهى، فمبدأه الزوال ومنتهاه الغروب، فاللفظ متناول لهما بهذا الاعتبار لا يتناول المشترك لمعنييه ولا اللفظ لحقيقته ومجازه» [35]؛ أي أن الدلوك يطلق على الزوال، ويطلق على الغروب.

وكذلك إذا وقع المشترك في الألفاظ، فهو لا يقع في الحروف حسب رأيه، يقول في ذلك: « إن الأصل عدم الاشتراك في الحروف، والأصل إفراد كل حرف بمعناه، فدعوى خلاف ذلك مردودة بالأصل» [36]، وهو ما يتنافى ويتناقض مع رأيه في حروف المعاني من حيث إن الحروف تقوم مقام بعضها البعض، وأن الحرف الواحد يحمل عدة معان، حيث نجده يقول: « أصل الحروف أن تكون عاملة لأنه ليس لها معان في أنفسها وإنما معانيها في غيرها » [37].

جـ-أسباب وقوعه:

لقد عد علماء اللغة أن لوقوع المشترك أسبابا كثيرة، منها ما هو ناتج عن الاختلاف اللهجي القبائلي، ومنها هو راجع إلى التغير في اللغة؛ كمثل التغيرات الحادثة نتيجة تغيرات صوتية ودلالية، ومنها ما هو راجع إلى الاستعمال المجازي للفظة معينة، وإلى الاختلاف في الاشتقاق لبعض الألفاظ، ومنها ما هو راجع - أيضا- إلى التطور الدلالي لبعض الألفاظ كانتقالها من العام إلى الخاص والعكس [38].

وأما عن أسباب وقوعه عند ابن القيم فإنه أرجعها إلى الواضعين، لا من الواضع الواحد، وهو ما أنكره قائلاً: « بل لا يعلم أنه وقع في اللغة من واضع واحد، كما نص على ذلك أئمة اللغة منهم المبرد وغيره، وإنما يقع وقوعاً عارضاً اتفاقياً بسبب تعدد الواضعين، ثم تختلط اللغة فيقع الاشتراك» [39]. وأما عن كيفية وقوعه فنجده يقول: « إن أغلب أسباب الاشتراك تسمية أحد القبيلتين

المنارة للاستشارات
www.mana

الشيء باسم وتسمية الأخرى بذلك الاسم مسمى آخر، ثم تشيع الاستعمالات، بل قال المبرد وغيره: لا يقع الاشتراك في اللغة إلاّ بهذا الوجه خاصة، والواضع لم يضع لفظاً مشتركاً البتة » [40]؛ أي أن ابن القيم أرجع سببه إلى أكثر من واضع في قبيلتين مختلفتين فأكثر، وأن قبيلة تسمي مسمى باسم، وقبيلة أخرى تطلق مسمى آخر على الاسم نفسه، ومن هنا وقع الاشتراك الذي هو راجع في طبيعته إلى الاستعمال، دون أن ننسى عامل السياق بعد الخروج من قضية الواضعين؛ لأن السياق له دور كبير في إعطاء قيمة دلالية للألفاظ المشتركة، فمثلا كلمة عملية نستعملها في جملة "عملية حسابية"، فهي تختلف عن جملتي "عملية عسكرية"، و"عملية جراحية"، وهنا تكمن أهمية المشترك اللفظي الذي يساهم من شأنه في الثراء والنمو والتوسع اللغوي، شأنه في ذلك شأن الترادف، ولا يمكننا نكرانه البتة.

د-إطلاق المشترك على معنييه:

وهو من الأمور التي اختلف فيها العلماء حول جواز حمل اللفظ المشترك على معنييه، أو عدم جوازه إذا تجرد من القرائن؟، فإذا اقترنت به قرينة وجب إعماله في واحد معين تعيّن حمله عليه [41] حسب ابن القيم، حيث يقول: « والمشترك إذا اقترن به قرائنُ تُرجِّحُ أحدَ معانيه، وجب الحملُ على الراجح » [42]، ولكن إذا كان متجرداً عن القرائن فإنه لا يجوز حمل المشترك على كل معانيه في إطلاق واحد، خلافاً لمن جوّز ذلك، وأنه ردّ ذلك إلى أمرين: « أحدها: أن الاشتراك خلاف الأصل، بل لا يعلم أنه وقع في اللغة من واضع واحد...الثاني: أن الأكثرين لا يجوِّزون استعمال اللفظ المشترك في معنييه لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز» [43].

وأما عن جواز ذلك، فهو يردُّ من نسب الأمر إلى الشافعي-رحمة الله عليه- بأن الرأي ليس له، حيث يقول: « وأما ما حكي عن الشافعي -رحمه الله- أنه قال في مفاوضة جرت له في قوله: [**أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَآءَ**] [44]، وقد قيل له: قد

المنارة للاستشارات
www.mana

يراد بالملامسة المجامعة؟ قال: "هي محمولة على الجس باليد حقيقة وعلى الوقاع مجازاً". فهذا لا يصح عن الشافعي ولا هو من جنس المألوف من كلامه، وإنما هذا من كلام بعض الفقهاء المتأخرين. وقد ذكرنا على إبطال استعمال اللفظ المشترك في معنييه معا بضعة عشر دليلا في مسألة القرء [45] في كتاب "التعليق على الأحكام" [46].

ومما استدلوا به -أيضا- قوله تعالى: [**وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَأَنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ**] [47]، حيث إن ابن القيم لم يرض بهذا الاستدلال، مبيّناً أن الدعاء يمثل دعاء عبادة ودعاء مسالة، ولا يدخل ذلك ضمن لفظ المشترك في معنييه، حيث يقول: « وبكلّ منهما فُسِّرت الآية، قيل: أعطيه إذا سألني، وقيل: أثيبه إذا عبدني، والقولان متلازمان، وليس هذا من استعمال اللفظ المشترك في معنييه كليهما أو استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه، بل هذا استعمال له في حقيقته الواحدة المتضمنة للأمرين جميعاً، فتأمله فإنه موضع عظيم النفع قلّ من يفطن له، وأكثر ألفاظ القرآن الدالة على معنيين فصاعدا هي من هذا القبيل» [48]، ولأن « الدعاء يعم النوعين، وهذا لفظ متواطئ [49] لا اشتراك فيه » [50]، لأنه كما هو معهود « يُخَصُّ المتواطئُ بأحد أفراده» [51]؛ أي أن المعنيين يستعملان في استعمالات متّفقة المعنى، فلا يتناولهما المشترك لمعنييه ولا اللفظ لحقيقته ولا مجازه، وبالتالي فإنه يدخل تحت الألفاظ المتواطئة لا المشتركة عنده.

وإذا كان البعض من العلماء يجوّزون استعمال اللفظ المشترك في معنييه معاً، فإننا نجد ابن القيم يذكر أدلة على عدم جواز ذلك من وجوه منها [52]:

أحدها: أن استعمال اللفظ في معنييه إنما هو مجاز إذ وضعه لكل واحد منهما على سبيل الانفراد هو الحقيقة واللفظ المطلق لا يجوز حمله على المجاز، بل يجب حمله على حقيقته.

المنارة للاستشارات
www.mana

الثاني: أنه لو قدر أنه موضوع لهما منفردين، ولكل واحد منهما مجتمعين فإنه يكون له حينئذ ثلاثة مفاهيم، فالحمل على أحد مفاهيمه دون غيره بغير موجب ممتنع.

الثالث: أنه حينئذ يستحيل حمله على جميع معانيه، إذ حمله على هذا وحدَه، وعليهما معاً مستلزم للجمع بين النقيضين، فيستحيل حملُه على جميع معانيه، وحملُه عليهما معاً حملٌ له على بعض مفهوماته، فحمله على جميعها يُبطِلُ حمله على جميعها.

الرابع: وفيه أمور: أحدها: هذه الحقيقة وحدها. والثاني: الحقيقة الأخرى وحدها. والثالث: مجموعهما. والرابع: مجاز هذه وحدها. والخامس: مجاز الأخرى وحدها. والسادس: مجازهما معاً. والسابع: الحقيقة وحدها مع مجازها. والثامن: الحقيقة مع مجاز الأخرى. والتاسع: الحقيقة الواحدة مع مجازهما. والعاشر: الحقيقة الأخرى مع مجازها. والحادي عشر: مع مجاز الأخرى. والثاني عشر: مع مجازهما، فهذه اثنا عشر محملا بعضها على سبيل الحقيقة وبعضها على سبيل المجاز، فتعيين معنى واحد مجازي دون سائر المجازات، والحقائق ترجيح من غير مرجح، وهو ممتنع.

وأما الخامس: فأنه لو وجب حمله على المعنيين جميعاً لصار من صيغ العموم؛ لأن حكم الاسم العام وجوبُ حمله على جميع مفرداته عند التجرد من التخصيص، ولو كان كذلك، لجاز استثناء أحد المعنيين منه، ولسبق إلى الذهن منه عند الإطلاق العموم، وكان المستعمل له في أحد معنييه بمنزلة المستعمل للاسم العام في بعض معانيه، فيكون متجوزاً في خطابه غير متكلم بالحقيقة، وأن يكون من استعمله في معنييه غيرَ محتاج إلى دليل، وإنما يحتاج إليه من نفى المعنى الآخر، ولوجب أن يفهم منه الشمول قبل البحث عن التخصيص عند من يقول بذلك في صيغ العموم، ولا ينفي الإجمال عنه، إذ يصير بمنزلة سائر الألفاظ العامة، وهذا

المنارة للاستشارات
www.mana

باطل قطعاً، وأحكام الأسماء المشتركة لا تُفارق أحكام الأسماء العامة، وهـذا مما يعلم بالاضطرار من اللغة.

ومما يفهم من الأدلة المقدمة هو أن اللفظ لا بد له من أن يحمل على معناه الأصلي، أما حمله على معانيه المختلفة والمتعـددة فـلا يستسـيغ ابـن القـيم ذلـك، باعتبار أن ما يشير إليه ابن القيم ينبه علـى الأخـذ بـالمعنى الأصـلي، وذلـك أن « الحقيقة أن يكون المعنى وَفق اللفظ، وإذا دار اللفظُ بـين حقيقتـه ومجـازه فالحقيقـة أولى به» [53].

4-3- ظاهرة التضاد:

تقوم الأضداد على الألفاظ التي تدل على المعنـى وضـده، ولأهميتهـا بحـث فيها العرب وألفوا فيها مؤلفات عديدة منذ القرن الثالث الهجري، ومن أمثـال ذلـك السجستاني (ت255هـ) الذي يقرّ في مقدمـة كتابـه "كتـاب الأضـداد" أن الـذي حملـه على تأليفه يقول: « أنّا وجدنا في الأضداد في كلامهم والمقلوب شيئاً كثيراً، فأوضحنا ما حَضَرَ مِنْهُ، إذ كان يجيء في القرآن: الظنّ يقيناً وشكّاً، والرَّجاء خوفاً وطمعاً، وهـو مشهور في كلام العرب، وضدُّ الشيء خلافُهُ وغيرُهُ. فأردنا أن لا يَـرى مـن لايعـرف لغات العرب أن الله Y حين قال: [**وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلاَّ عَلَـى الخَاشِـعِينَ الَّـذِينَ يَظُنُّـونَ**] [54]، مدح الشّاكين في لقاء ربهم، وإنما المعنى: يستيقنون» [55].

وأما عن مفهومه فنجد السجستاني يقول فيه: « فأمـا المعـروف في الضـد في كلام العرب فخلاف الشيء، كما يقال: الإيمان ضد الكفر، والعقل ضد الحمـق، وفي القرآن: [**وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً**] [56]؛ أي أضداداً » [57].

والظاهر أن ظاهرة التضاد تنشأ في اللغة مـن حيـث كـون « اللفظـة تصـلح لمعنيين، وذلك مثل كلمة "الصارم" التي تطلق على الليل والنهار؛ لأن كل واحد منهمـا ينصرم من صاحبه. وكذلك كلمة "الجون" التي تطلـق علـى الأبـيض والأسـود » [58]، وبذلك فأن التضاد « نوع خاص من أنواع الاشتراك اللفظي السـابق ذكـره؛ ولـذلك اختلف الباحثون بصدد وروده اختلافهم في المشترك اللفظي » [59]؛ كـإبراهيم أنـيس

المنارة للاستشارات
www.mana

الذي لا يرتضي دخول التضاد ضمن المشترك اللفظي رغم ما لها من صلة الضدية، وهي صلة وثيقة بالدلالة [60].

ونحن لا نريد الكلام في هذا الجانب من حيث الإثبات والإنكار، بل يكفينا أن نقول بأنه موجود وثابت لا يمكن نكرانه؛ لأن من أسباب نشوئه نجده يرجع إلى قضية الاختلاف اللهجي بين القبائل، والاقتراض، والاختلاف في أصل الاشتقاق، والتغير الدلالي من حيث تضييق المعنى أو اتساعه، وتخصيص العام وتعميم الخاص، والوصف المطلق لأكثر من شيء، والتطور الصوتي، واختلاف مدلول اللفظ باختلاف الأوضاع السياقية التي يرد فيها [61].

ومن أمثلة هذا الجانب عند ابن القيم نجد لفظتي الإيثار والشح، حيث يقول: « الإيثار ضد الشح، فإن المؤثر على نفسه تارك لما هو محتاج إليه. والشحيح: حريص على ما ليس بيده. فإذا حصل بيده شيء شَحَّ عليه وبخل بإخراجه، فالبخل ثمرة الشح، والشح يأمر بالبخل،كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: [**إِيَّاكُم والشُّح، فإن الشُّحَ أَهْلَكَ مَن كَانَ قَبْلَكُم، أَمَرَهُم بِالبُخْلِ فَبَخِلُوا، وَأَمَرَهُم بِالقَطِيعَةِ فَقطعُواْ**] [62]. فالبخيل من أجاب داعي الشح. والمؤثر: من أجاب داعي الجود» [63]؛ أي أن الإيثار هو من الجود، والشح هو من البخل.

ومثله -أيضا- بين الفرح والحزن، والرضى والسخط، حيث يقول: « كل فرحٍ راضٍ، وليس كل راضٍ فرحاً. ولهذا كان الفرح ضد الحزن، والرضى ضد السخط. والحزن يؤلم صاحبه. والسخط لا يؤلمه، إلا إن كان مع العجز عن الانتقام » [64].

ومنه -أيضا- الفرق بين الفأل والطيرة، حيث يقول ابن القيم: « وأخبر ρ في حديث أبى هريرة أن الفأل من الطيرة وهو خيرها، فقال: [**لاَ طِيَرَةَ وخَيْرُهَا الفَأْل**] [65]. فأبطل الطيرة وأخبر أن الفأل منها ولكنه خيرها، ففصل بين الفأل والطيرة لما بينهما من الامتياز والتضادّ ونفع أحدهما ومضرة الآخر...وإن كان مأخذهما سواء ومجتناهما واحداً فإنهما يختلفان بالمقاصد ويفترقان بالمذاهب، فما كان محبوباً مستحسناً تفاءلوا به وسمُّوه الفأل، وأحبّوه ورضوه. وما كان مكروهاً قبيحاً

المنارة للاستشارات
www.mana

منفراً تشاءموا به، وكرهوه وتطيّروا منه وسموه طيرة تفرقةً بين الأمرين وتفصيلاً بين الوجهين» [66]؛ أي أن الفأل جالب للخير والنفع، والتطير جالب للشر والضرر.

وبالتالي فإن التضاد واقع في اللغة، وأنه لايجوز الجمع بين المتضادين، وأن ثبوت أحدهما ينفي بالضرورة ثبوت الآخر، حيث يقول ابن القيم: « الجمع بين الضدين محال» [67]، وأن « العلم بثبوت أحد الضدين ينفي العلم بثبوت الضد الآخر فنفس العلم بالمراد ينفي كل احتمال يناقضه... فإن ثبوت أحد الضدين يستلزم نفي الضد الآخر» [68]. ومنه نختم هذا الجانب بحكمة خلق المولى للضدين، يقول ابن القيم في ذلك: « وشأن الربوبية خلق الأشياء وأضدادها...لولا خلقُ المتضادات لما عُرِفَ كمالُ القدرة والمشيئة والحكمة، ولما ظهرت أحكام الأسماء والصفات» [69]، وأن ذلك « من أعظم آيات قدرته ومشيئته وسلطانه، فإنه خالق الأضداد؛ كالسماء والأرض، والضياء والظلام، والجنة والنار، والماء والنار، والحر والبرد، والطيب والخبيث، ومنها أن خلق أحد الضدين من كمال حسن ضده، فإن الضد إنما يظهر حسنه بضده، فلولا القبيح لم تعرف فضيلة الجميل، ولولا الفقر لم يعرف قدر الغنا » [70]، فالأمور بضدها تتضح.

هوامش البحث:

[1] – الكتاب، 1/ 4.

[2] – المستصفى، ص26.

[3] – عرّفه الشوكاني بقوله: « اللفظ المتعدد للمعنى المتعدد: ويسمى المتباين». إرشاد الفحول، ص93.

[4] – روضة المحبين، ص65

[5] – المستصفى، ص26.

[6] – المحصول،1/ 347.

[7] – إرشاد الفحول، ص98.

[8] – روضة المحبين، ص65.

[9] – المصدر والصفحة نفسهما.

المنارة للاستشارات
www.mana

[10] - Introduction to Theoretical linguistics, Lyons, j. p447-448, Cambridge university press, London & New york, 1977.

[11] - ينظر المعنى وظلال المعنى، ص407.

[12] - دور الكلمة في اللغة، ص109.

[13] - روضة المحبين، ص65.

[14] - المصدر والصفحة نفسهما.

[15] - جلاء الأفهام، ص71.

[16] - المعنى وظلال المعنى، ص404.

[17] - المرجع والصفحة نفسهما.

[18] - ومنه أبو عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي، وأبو العباس ثعلب، وأحمد بن فارس، والمبرد، وأبو هلال العسكري، ينظر المزهر، 1/ 307-308، والصاحبي، ص19-22، والفروق اللغوية، ص29-33.

[19] - روضة المحبين، ص65.

[20] - المزهر، ص308.

[21] - الخصائص، 1/ 374.

[22] - روضة المحبين، ص65.

[23] - سورة النساء، الآية 88.

[24] - شفاء العليل، ص101، والتفسير القيم، ص225.

[25] - المصدران والصفحات نفسهما.

[26] - المستصفى، ص26.

[27] - المحصول، 1/ 359.

[28] - إرشاد الفحول، ص99.

[29] - ينظر دراسات في فقه اللغة ص302.

[30] - الوجيز في فقه اللغة، ص388.

[31] - ينظر العلاقات الدلالية والتراث البلاغي -دراسة تطبيقية، د.عبد الواحد حسن الشيخ، ص66، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، ط1، 1419هـ-1999م.

[32] - إغاثة اللهفان، 1/ 107.

[33] - بدائع الفوائد، 3/ 4، والتفسير القيم، ص241.

[34] - سورة الإسراء، الآية 78.

المنارة للاستشارات
www.mana

[35] – بدائع الفوائد، 3/ 4، والتفسير القيم، ص241.

[36] – زاد المعاد، 2/ 707.

[37] – بدائع الفوائد، 1/ 37.

[38] – ينظر علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، د.هادي نهر، ص427-430، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ-2008.

[39] – جلاء الأفهام، ص63.

[40] – زاد المعاد، 2/ 695.

[41] – ينظر اختيارات ابن القيم الأصولية، 1/ 31.

[42] – زاد المعاد، 2/ 714.

[43] – جلاء الأفهام، ص63-64، والتفسير القيم، ص293-294.

[44] – سورة النساء، الآية 43.

[45] – حيث لا يعد "القرء" من المشترك اللفظي، وأنه -حسب رأيه- يحمل على الحيض، لا على الطهر من خلال قوله تعالى: [**وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلاَثَةَ قُرُوءٍ**] الآية 228 من سورة البقرة، وهي قضية ناقشها نقاشا موسعا مستدلا بالآراء الخلافية الواقعة حول هذا اللفظ، لآراء من علماء اللغة، وكذا لعلماء أصول الفقه، مبتدئاً بأقوال الصحابة -رضوان الله عليهم-، وهو ما نجده في كتابه زاد المعاد، 2/ 686-717.

[46] – جلاء الأفهام، ص61.

[47] – سورة البقرة، الآية 186.

[48] – بدائع الفوائد، 3/ 3-4، والتفسير القيم، ص240-241.

[49] – عرّف الغزالي المتواطئ بقوله: «وأما المتواطئة فهي التي تطلق على أشياء متغايرة بالعدد، ولكنها متفقة بالمعنى الذي وُضع الاسم عليها كاسم الرجل، فإن يطلق على زيد وعمرو، وبكر وخالد، واسم الجنس يطلق على السماء والأرض، والإنسان لاشتراك هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بإزائها. وكل اسم ليس بمعين كما سبق، فإنه ينطلق على آحاد مسمياته الكثيرة بطريق التواطؤ كاسم اللون للسواد والبياض، والحمرة، فإنها متفقة في المعنى الذي به سمى اللون لوناً، وليس بطريق الاشتراك البتة». المستصفى، ص26.

[50] – جلاء الأفهام، ص61.

[51] – زاد المعاد، 2/ 690.

[52] – ينظر المصدر نفسه، 2/ 693.

[53] – المصدر نفسه، 2/ 713.

المنارة للاستشارات
www.mana

[54] – سورة البقرة، الآيتان 45-46.

[55] – كتاب الأضداد، أبو حاتم السجستاني، ص79، حققه ووضع فهارسه. د. محمد عودة أبو حُريّ، راجعه وقدم له أ.د. رمضان عبد التواب، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1414هـ-1994م.

[56] – سورة مريم، الآية 82.

[57] – كتاب الأضداد، ص83.

[58] – علم الدلالة – دراسة وتطبيقاً، د.نور الهدى لوشن، ص109، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية.

[59] – فقه اللغة، علي عبد الواحد وافي، ص193.

[60] – ينظر دلالة ألألفاظ، ص314.

[61] – ينظر المرجع نفسه، ص197-198، والعلاقات الدلالية، ص92-93، والدلالة اللفظية، ص77-79، وعلم الدلالة التطبيقي، ص435-439.

[62] – سنن أبي داود، سليمان أبو داود الأزدي، 2/ 133، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

[63] – مدارج السالكين، 2/ 571.

[64] – المصدر نفسه، 2/ 831، والتفسير القيم، ص300.

[65] – صحيح البخاري، 5/ 2171، وصحيح مسلم، 4/ 1745.

[66] – مفتاح دار السعادة، 2/ 532.

[67] – شفاء العليل، 1/ 213.

[68] – الصواعق المرسلة، 2/ 780-781.

[69] – التبيان في أقسام القرآن، ص65.

[70] – شفاء العليل، 1/ 237.

المنارة للاستشارات
www.mana